

جامعة زيان عاشور بالجلفة

ليسانس علاقات دولية/سنة ثالثة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

السداسي السادس: 2020/2019

قسم العلوم السياسية

الأستاذ: مكاي نورالدين

محاضرات مقياس: النظام الدولي الاقتصادي

يسعى هذا المقياس إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المرتبطة بتطوير مهارات وإضافة معارف جديدة إلى رصيد طلبة سنة ثالثة ليسانس علاقات دولية التي لها علاقة مباشرة بالنظام الدولي الاقتصادي، وتتمثل أهمية هذا المقياس في أهمية النظام الدولي الاقتصادي الذي بدأ في التبلور بعد الحرب العالمية الثانية، وجسدته منظمات بريتن وودز، إلا أن أركان هذا النظام لم تكتمل إلا بعد نهاية الحرب الباردة وانهايار الإتحاد السوفييتي وهو ما فتح الطريق أمام تأسيس منظمة التجارة العالمية. وبالتالي سنسعى من خلال هذا المقياس إلى تسليط الضوء على مجموعة من النقاط مثل: نشأة وتطور النظام الاقتصادي الدولي، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية، منظمة التجارة العالمية، الثورة التكنولوجية.

برنامج المقياس

المحور الأول: الإطار النظري للعلاقات الاقتصادية الدولية.

1 المحاضرة الأولى: نشأة وتطور العلاقات الاقتصادية الدولية.

2 المحاضرة الثانية: أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية.

3 المحاضرة الثالثة: مقومات الاقتصاد الدولي وأهم فروعها.

المحور الثاني: أطراف النظام الاقتصادي الدولي.

4-المحاضرة الأولى: صندوق النقد الدولي FMI.

5-المحاضرة الثانية: البنك الدولي للإنشاء والتعمير BIRD.

6-المحاضرة الثالثة: منظمة التجارة العالمية OMC.

المحور الثالث: تحديات النظام الاقتصادي الدولي.

8-المحاضرة الأولى: الأزمات الاقتصادية العالمية.

9-المحاضرة الثانية: الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.

10-المحاضرة الثالثة: التوازنات الدولية الجديدة -مجموعة البريكس BRICS نموذجاً-

محاضرة: نشأة وتطور العلاقات الاقتصادية الدولية.

يعتقد الكثير من طلبة العلاقات الدولية بأن دراسة هذا الحقل المعرفي تفترض وجوباً دراسة مواضيع مرتبطة بقضايا من قبيل الحرب والسلام والأمن القومي والأمن الجماعي والدبلوماسية وإدارة النزاعات وغيرها، وهذا صحيح في شق منه، لكن الحقيقة تفرض علينا عدم إغفال قضايا قد تبدو للبعض أقل أهمية من قضايا السياسة العليا التي ذكرناها أعلاه، ألا وهي قضايا العلاقات الاقتصادية الدولية بكل تفاعلاتها الظاهرة والمخفية، القانونية وغير القانونية والحكومية وغير الحكومية، التي يطلق عليها مصطلح السياسة الدنيا كتعبير على أنها تأتي في الرتبة الثانية في أجندة العلاقات الدولية.

لطالما كان للعوامل الاقتصادية أهمية لدى المجتمعات القديمة على مر التاريخ، إذ كانت الأهداف والموارد الاقتصادية وأدوات السياسة دائماً ذات أهمية في الصراعات والنزاعات التي قامت بين الجماعات السياسية آنذاك. ويرى بعض المحللين بأنه من غير المعقول أن يكون وجه هيلانا في عصر هوميروس هو سبب إرسال أسطول مشكل من ألف سفينة، وإنما يُعتقد بأن الملك أغامنون حاصر طروادة لتجسيد رغبة اليونانيين في السيطرة على طريق التجارة السهل الذي كان يمر على قناة الدردنيل. وبعدها استخدمت الإمبراطورية الفارسية مواردها الضخمة من الذهب والفضة من أجل التأثير في السياسات الخارجية للدول الصغيرة. وتقدم لنا أثينا مثلاً واضحاً على أول حرب اقتصادية عندما قامت بإغلاق موانئ رابطة الدول الإغريقية في القرن الخامس قبل الميلاد في وجه أحد حلفاء منافسيها الإسبارطيين. ورغم أن العوامل الاقتصادية والسياسية كان لها تأثير متبادل على مر التاريخ، فإن هذه التأثيرات شهدت تحولات كبيرة في العصر الحديث. إذ أنه خلال قرون عديدة تعاضم الترابط بين اقتصاديات الدول بسبب التزايد المضطرد في التجارة والتمويل بين الدول. كما ساهم انتشار الديمقراطية والوعي الاقتصادي إلى اقتناع العالم بأن الدولة قد تستخدم

للولصول لأهداف اقتصادية من أجل توزيع الثروة لمصلحة جهة معينة. لذا ينظر لذلك بأنه نتيجة ما يفعله البشر.¹

يمكن القول بأن العالم شهد حالة من الاستقرار* والوضوح في علاقاته الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر منذ سقوط نابليون و انعقاد مؤتمر فيينا سنة 1815 حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914. ففي خلال هذه الفترة فرضت الإمبراطوريات الرأسمالية الصناعية سيطرتها على معظم أرجاء العالم خارج أوروبا، واعترفت بنظام حرية التجارة. وتبنى العالم بشكل عام في معاملاته التجارية قاعدة الذهب وثبات أسعار الصرف، مع قيام الجنيه الإسترليني بالدور الرئيسي في المعاملات التجارية بحكم الانتشار الواسع للإمبراطورية البريطانية التي سميت بالإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس لهذا السبب، وكانت مدينة لندن هي مركز المعاملات التجارية الدولية. وأصبح المبدأ السائد هو حرية التجارة وتقليص دور الدولة في المجالات الاقتصادية. لكن الدولة كانت وراء المصالح الاقتصادية عن طريق توفير عناصر البنية الأساسية الضرورية، أو بتحقيق الاستقرار القانوني والنقدي اللازمين لاستمرار المعاملات، أو بالتدخل المباشر عن طريق القوة العسكرية أحياناً لحماية المصالح خارج الحدود. وهذا ما كان يحدث بالخصوص عندما يتعلق الأمر بالمصالح الاستعمارية ما وراء البحار.² وهذا ما حدث عندما استغلت فرنسا حادثة المروحة لاحتلال الجزائر.

لعبت العلاقات الاقتصادية الدولية التي عرفت المتجمعات القديمة أدوراً حيوية بالنسبة للعلاقات الدولية. وقد عرفت هذه العلاقات الاقتصادية تطورات هامة مع مطلع القرن 19* أين انتشرت مجموعة من الأفكار والإيديولوجيات مثل الفكر الليبرالي الذي يدعو إلى تحرير المبادلات التجارية، ومن أبرز رواده : دافيد ريكاردو و آدم سميث. وهنا أصبح دور الدولة يتميز بعدم التدخل في إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية واقتصار دورها في ضمان احترام قواعد السوق. وفي مرحلة ما بين الحربين العالميتين شهدت تغيرات في النهج السابق، إذا أصبحت الدولة تتدخل في المجال الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي في العلاقات الاقتصادية الدولية، وهذا ما أدى إلى وضع حد للنظام الاقتصادي الدولي المبني

* حالة الاستقرار التي عرفها العالم في تلك الفترة جعلت البعض يكتب عن "موت الحرب" بسبب تراجع القوى الكبرى عن استخدام الحرب لحل مشاكلها. وتجدر الإشارة إلى أن مؤتمر فيينا تطرق إلى إمكانية شن حرب جماعية ضد الجزائر وهو ما حدث بالفعل وساهم في سقوطها تحت ظل الاحتلال الفرنسي فيما بعد.

* يطلق على القرن 19 قرن الإيديولوجيات نتيجة انتشار إيديولوجيات ومدارس فكرية حديثة غيرت مسار البشرية.

على أسس ليبرالية والذي بقي سائداً منذ مطلع القرن التاسع عشر.³ وقد يكون سبب ذلك يعود إلى نجاح الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917 وقيام نظام شيوعي فيها بقيادة فلاديمير لينين الذي طور أفكار كارل ماركس وأصبحت روسيا تتبنى نهجاً اشتراكياً يعادي النظام الليبرالي القائم في عدة دول غربية، وسعت روسيا إلى نشر الاشتراكية في كل دول العالم مستعطفة طبقة العمال التي كانت تعاني من اضطهاد الطبقات البرجوازية التي كانت تحكم اقتصاديات الدول آنذاك.

بعد الحرب العالمية الثانية تمخضت نتائج مهمة شكلت ملامح النظام العالمي الجديد:

- بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية اقتصادياً وعسكرياً.

- ضرب محور برلين_طوكيو، وإضعاف قوة بريطانيا وفرنسا.

- ظهور دول خارج المنظومة كالصين.⁴

اعتمدت أغلب الدول بعد نهاية الحرب العالمية الثانية على الاتفاقيات الدولية ذات الطابع الجماعي، التي سمحت للدول بأن تخطو خطوات كبيرة لم يكن بإمكانها تحقيقها لو اعتمدت على الاتفاقيات الثنائية المحدودة المدى والتأثير، وبذلك بدأ عصر العمل الجماعي على مختلف الأصعدة لاسيما الاقتصادي حيث شهد العالم نشأة مؤسسات اقتصادية مهمة عرفت بمؤسسات بيرتون وودز سنة 1947.

المحاضرة الثانية: أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية.

تسعى دراسة الاقتصاد الدولي إلى تفسير وتحليل العلاقات الاقتصادية الدولية، وتشمل عدة ظواهر مثل: التبادل التجاري الدولي في جميع المجالات لا سيما مجال الخدمات والسلع وحركة رؤوس الأموال والاستثمارات في مختلف القطاعات وتحويل رؤوس الأموال. وتهتم دراسة الاقتصاد الدولي بكل ذلك وتفاعله مع مختلف الفواعل الاقتصادية المتمثلة في الهياكل الدولية الاقتصادية والحكومات والشركات والأفراد.

تحظى العلاقات الاقتصادية الدولية بأهمية كبرى في الاقتصاد العالمي، إذ تحوز التجارة الدولية باهتمام الدول المتقدمة لارتفاع نسبة مبادلاتها التجارية في الصادرات، أما بالنسبة للدولة النامية والمتخلفة لتلبية احتياجاتها التي تقوم باستيرادها عبر التجارة الخارجية مع الدول المتقدمة. فهي تقوم بتنشيط وتوسعة التجارة الخارجية في الدول المتقدمة عبر تنشيط حركة التصدير والاستيراد، وتؤدي إلى حصول بقية الدول على احتياجاتها من الدول المصنعة والمنتجة.⁵

إن الحديث عن أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية يفرض علينا رصد اختلاف العلاقات الاقتصادية الدولية عن نظيرتها الاقتصادية الداخلية، ويفرض التطرق إلى منافع ومكاسب التجارة الخارجية وعن سلبياتها، وفي هذا الصدد يمكن الاستشهاد بالرأي التالي: "تزداد أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية على النطاقين المحلي والعالمي، ويوماً بعد الآخر، نظراً لآثار المتبادلة التي تنشأ بين الدول في إطار هذه العلاقات، وبالذات في ظل التطورات المعاصرة في الاقتصاد الدولي، حيث برزت العديد من الظواهر في المحيط الدولي، والتي أدت إلى ربط اقتصاديات الدول بعضها ببعض الآخر، وبشكل يفوق ما كان عليه خلال الفترات السابقة، وبالذات في ظل الاتجاه نحو العولمة على نطاق العالم". ويمكن القول أيضاً بأن الاقتصاد الدولي يعالج كذلك "العلاقات بين الأقطار والتشابك المنتج للرفاهية الاقتصادية لمعظم أقطار العالم، كما أنه في ازدياد. وتختلف العلاقات الاقتصادية بين الأقطار عن العلاقات الاقتصادية بين الأجزاء المختلفة للقطر الواحد. وهذا يولد مشاكل مختلفة تستلزم أدوات تحليل مختلفة إلى حد ما، مما يبرر الاقتصاد الدولي كفرع متميز ومنفصل عن الاقتصاد التطبيقي". ونتيجة توسع عمليات الإنتاج، بدأ التبادل والتعامل يحقق

فائض في الإنتاج يزيد عن احتياجات الفرد، ومما استوجب عملية تبادل ذلك الفائض مع الفوائض التي ينتجها الآخرون، وهو الأمر الذي دفع إلى نشأة مبدأ التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد والمجتمع. لتطور هذه العملية وتصل إلى الدول والوحدات السياسية وهذا لعدة عوامل منها:

- 1 استخدام النقود كأداة في المبادلات والمعاملات.
- 2 تتطور الواسع في وسائل وطرق النقل والاتصال وكلفته.
- 3 تطور طرق ووسائل الإعلان واستخدام العلامات التجارية وأساليب الدعاية والترويج الحديثة.
- 4 توسيع الإنتاج من أجل تغطية كل متطلبات السوق، ما أدى لانتساع حجم المبادلات والمعاملات محلياً ودولياً.
- 5 توسيع ونمو المبادلات الدولية عبد الحجم الكبير للمشروعات والتطور التقني الهائل والمستمر.
- 6 اكتشاف مناطق استخراج الذهب والفضة أدى إلى توسيع المبادلات الدولية عبر تصدير البضائع والخدمات إلى تلك المناطق.
- 7 الثورة الصناعية في الغرب ساهمت في البحث عن أسواق تصريف جديدة، وأسواق منتجة للمواد، وهو ما زاد في حجم ونوعية المبادلات التجارية.⁶

إن كان هناك مرادف أقرب لفهم العلاقات الاقتصادية الدولية فقد يكون هو العلاقات الاقتصادية المتخصصة، إذ أن أغلب الدول المتقدمة أدركت ذلك منذ مدة طويلة، فنجد اليوم دول متطورة مثل الولايات المتحدة الأمريكية لكنها لا تقوم بتصنيع كل ما تحتاجه، إذ تلجئ لاستيراد العديد من المنتجات من الخارج وخاصة من الصين. كما نجد دول أوروبية تقوم بصنع منتجات بشكل جماعي لعدم قدرة أي دولة لمفردها بصناعتها، وأحسن مثال على ذلك طائرات إيرباص Airbus، ونفس الشيء بالنسبة للدول الآسيوية المتقدمة.

المحاضرة الثالثة: مقومات الاقتصاد الدولي وأهم فروعها.

يبدو واضحاً من خلال المحاضرة السابقة بأن العلاقات الاقتصادية الدولية أصبحت مبنية على التخصص، وهذا التخصص أدى إلى نوع من الاعتماد المتبادل بين مختلف دول العالم. وهو ما انجرت عنه مجموعة من التبعات منها ما هو سياسي من قبيل التبعية مثلما تطرقت لها نظرية التبعية، عندما تصبح دول المحيط تابعة وخاضعة لمشروطية سياسية تفرضها دول المركز المتقدمة على دول المحيط المتخلفة. ومنها ما هو له صبغة أمنية وإستراتيجية، بحيث أن العلاقات الاقتصادية المتشابكة والمتداخلة القائمة على الاعتماد المتبادل التي جعلت الدول تعتمد على بعضها تحت شعار التخصص الذي طرحه **دافيد ريكارود** لتقليل الكلفة والوقت ورفع النوعية، والتي مفادها أن على كل دولة أن تتخصص في إنتاج سلعة أو خدمة ما وتقوم بتطويرها وتحسينها بحيث لا يمكن لأي دولة أخرى أن تنافسها فيها، وتقوم بمبادلة الفائض من منتوجها بسلع وخدمات مع دول أخرى تخصصت في إنتاج تلك السلع والخدمات، وبالتالي يكون الجميع مستفيد تحت شعار رابح-رابح، وهذا ما سينعكس على البعد الأمني والإستراتيجي بحيث يصبح دخول الدول في حروب مع بعضها البعض يجعل الجميع خاسر.

يجب أن يعتمد التكامل الاقتصادي الدولي على مجموعة من المقومات التي تعزز قيامه وتضمن الاستمرارية والبقاء له، وتتقسم هذا المقومات بين ما هو اقتصادي، سياسي أو ثقافي، إذ يقوم من الناحية السياسية على ضرورة أن تكون الأنظمة السياسية متقاربة من حيث الفلسفة والتوجهات الإيديولوجية، بحيث أن عدم التشابه بين الدول في طبيعة أنظمتها السياسية شكل أهم عائق في وجه معظم التجارب التكاملية في العالم، بينما كان التشابه السياسي في أنظمة الحكم عاملاً مهماً في نجاح تجارب تكامل عدة دول. بينما تعتبر المقومات الثقافية مهمة لتكامل الدول أيضاً بحيث التشابه في التقاليد والعادات والقيم والدوافع الاجتماعية يساعد لتحقيق النجاحات، عكس الاختلافات التي قد تؤدي إلى إعاقة التكامل

إلى حد كبير. ويمكن اختصار مقومات الاقتصاد الدولي الضرورية لقيام تكامل ناجح من خلال ما يلي:

- 1 توفر البنية الأساسية: يقصد بها توفر بنى تحتية مثل طرق ووسائل نقل واتصال...، إذ يعتبر هذا المقوم كعنصر هام في نجاح أي تكامل اقتصادي.
 - 2 توفر الموارد الطبيعية: يعتبر عامل أساسي لنجاح التكامل، حيث يعتبر عدم توفر الموارد الطبيعية لدى بعض الدول عاملاً محفزاً لدخولها في تكامل مع الدول التي تتوفر على موارد طبيعية.
 - 3 توفر عناصر الإنتاج: يبين هذا العنصر أهمية العمل المتخصص والفني المحترف لأهميته بالنسبة للعملية الإنتاجية وتحقيق الكفاءة فيها.⁷
- تشمل منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية عدة فروع نذكر من بينها:
- 1 التقسيم الدولي للعمل الذي يعتبر الركيزة التي بنيت عليها العلاقات الاقتصادية الدولية ومن بينها التبادل التجاري الدولي.
 - 2 التعاون الإنتاجي بين الدول، وكذلك الإنتاج الدولي الذي تتجزه الشركات المتعددة الجنسيات.
 - 3 التجارة الدولية للسلع والخدمات والموارد والوسائل المالية والنقدية.
 - 4 حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية على المستوى الدولي.
 - 5 حركة القوى العاملة على الصعيد الدولي.
 - 6 التبادل العلمي والتكنولوجي.
 - 7 العلاقات المالية والنقدية والائتمانية الدولية.
 - 8 التكامل الاقتصادي الدولي.

وتتنشط العلاقات الاقتصادية الدولية عبر عناصر مختلفة من التقسيم الدولي للعمل. وهذه العناصر الفاعلة تأتي على مستويات عديدة هي:

1 -الاقتصاد الجزئي: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الأشخاص الذين يقومون بالعمليات الإنتاجية الخارجية.

2 -المستوى الكلي: الدول المتخلفة والاتحادات التكاملية بين الدول،؟ المدن الكبرى والأقاليم في عدد من الدول.

3 -كلا المستويين: تعمل الشركات التجارية والصناعية والمالية العالمية وكذلك المؤسسات الاستثمارية العالمية وصناديق الاستثمار والتقاعد وشركات التأمين... الخ.

4 -المستوى فوق قومي: المنظمات الدولية والمؤسسات العالمية والشركات العابرة للقوميات أو المتعددة الجنسيات.⁸

يبدو من خلال ما سبق بأنه عكس ما هو شائع، فإن الاقتصاد ليس مجرد دراسة المال فقط. إذ أنه يشمل دراسة عمليات التبادل التجاري، وتفسير اختلاف أسعار كافة السلع والخدمات التي تباع في الأسواق، التي تقدر بوحدات المال. حيث يقدم البائع سلعة مادية أو يعرض خدمة ما لقاء مبلغ مناسب يدفعه المشتري. لكن يدرس الاقتصاد أيضاً حالات أخرى مثل المقايضة، التي يقوم فيها تاجرين أو أكثر بتبادل سلع أو خدمات بطريقة مباشرة دون استخدام المال مطلقاً.⁹

مراجع ذات صلة:

-
- ¹ روبرت غلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. ط.، مركز الخليج للأبحاث، 2004.
 - ² حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000.
 - ³ نادية الهواس، محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية. المغرب: جامعة فاس، كلية العلوم القانونية والاجتماعية، 2014.
 - ⁴ جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي. ط1، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.
 - ⁵ علي حاتم القرشي، العلاقات الاقتصادية الدولية. ط1، النجف: دار الضياء للطباعة، 2014.
 - ⁶ طارق حمو، دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية. المركز الكردي للدراسات، الدانمرك، 2018.
 - ⁷ سيف نصرت، محاضرات العلاقات الاقتصادية الدولية (محاضرة تطور العلاقات الاقتصادية الدولية). كلية العلوم السياسية جامعة تكريت، الصف الثالث.
 - ⁸ روبرت ميرفي، دروس مبسطة في الاقتصاد. ترجمة: رحاب صلاح الدين، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013.